

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
الجلسة ٢٠٢



المعقودة يوم الجمعة
٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اليوم، تعقد اللجنة اجتماعاً رسمياً للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٠/٢٢ بـ، المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

يسعدني ويشرفني أن أرحب بسعادة السيد صمويل إنسانالي، رئيس الجمعية العامة، وسعادة السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام، وسعادة السيد خوسيه لويس جيسس، رئيس مجلس الأمن، وسعادة السيد ستانلي كالباجي، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وسعادة السيد فاروق قدومي، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثل فلسطين. وأود أيضاً أن أرحب بممثلي الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية وحركات التحرير، وكذلك ممثلي المنظمات غير الحكومية وأعضاء الصحافة، وبجميع من قبلوا دعوة اللجنة للاشتراك في هذا الاجتماع الرسمي.

والآن أدعو جميع الحاضرين هنا إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة تكريماً لذكرى كل من ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية الشعب الفلسطيني. وقف المشاركون مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود الآن أن أدلي ببيان نيابة عن اللجنة بوصفي رئيساً لها.

لقد تجمعنا هنا اليوم، كما نفعل سنوياً منذ ١٥ سنة، للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويشرفنا عظيم الشرف بحضور هذا العدد الكبير من الضيوف الموقرين في هذه الجلسة الرسمية. إن الجمعية العامة، باتخاذها، في عام ١٩٧٧، القرار الخاص بالاحتفال بهذا اليوم، كانت تدرك مسؤولية الأمم المتحدة تجاه الشعب الفلسطيني، وضرورة بذل كل جهد من أجل النهوض بحل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين. وهذا الاحتفال السنوي مناسبة يجدد فيها المجتمع الدولي ذلك الالتزام.

لقد أتاح الاحتفال باليوم الدولي للتضامن، على نحو تقليدي، فرصة للجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى جانب الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة، لإعادة تكريس نفسها لتكثيف الجهود من أجل الإسهام في تحقيق تسوية سلمية وشاملة لقضية فلسطين. ومن المعترف به عالمياً الآن أن أحد الشروط الأساسية التي لا غنى عنها لإيجاد هذه التسوية، هو احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير.

وهذه السنة يكتسي اليوم الدولي للتضامن معنى خاصاً. فقد كانت هذه السنة مليئة بالتطورات الهامة في عملية التفاوض الثنائية التي بدأت في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وإن توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لإعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بعث لدى شعوب المنطقة والمجتمع الدولي ككل، عظيم الأمل في إيجاد تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي، ولقضية فلسطين - لب هذا الصراع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البعد المتعدد الأطراف لعملية السلم، والذي يضم

هذا المحضر قابل للتصويب. وترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.

94-87271

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ولجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، من جانبها، لن تدخر وسعا لتقديم إسهام ملموس وإيجابي في عملية السلم وفي التنفيذ الكامل لإعلان المبادئ. ونحن ملتزمون بمواصلة العمل لضمان تمتع الشعب الفلسطيني بالكامل بحقوقه، والتوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، تقوم على أساس احترام القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة، السفير إنسانالي.

السيد إنسانالي (رئيس الجمعية العامة) ترجمة شفوية عن الانكليزية: يسعدني أن أنضم اليكم، سيدي الرئيس، وإلى سائر أعضاء اللجنة، في الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

عندما قررت الجمعية العامة، منذ ١٦ سنة، أن تعين هذا اليوم، وهو ذكرى تقسيم فلسطين - كان ذلك من أجل إبداء قلقها وتعاطفها تجاه محنة شعب حرم لفترة طويلة من حقوقه المشروعة، بما فيها حقه في وطن. وقد أكد تعيين هذا اليوم مرة أخرى اقتناع الجمعية بأن تحقيق العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الشعب المحروم من ممتلكاته كان أمرا أساسيا للتوصل الى تسوية شاملة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط.

إننا، إذ نجتمع في هذه المناسبة، نشعر بالسعادة لأن نلاحظ التقدم الذي أحرز بشأن قضية فلسطين. إن الاتفاق الأخير الذي أبرم بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والذي ينص على الاعتراف المتبادل وعلى الحكم الذاتي الفلسطيني في الأراضي المحتلة، يبشر بالخير بالنسبة لحل هذا الصراع الذي طال أمده. ولهذا، فإن كلا من الطرفين يستحق الثناء على هذه الخطوة الشجاعة صوب إقامة علاقات سلمية بين شعبيهما.

ومع ترحيبنا بهذا التطور الإيجابي، نحثهما على إظهار الإرادة السياسية اللازمة وحسن النية، بغية أن تؤدي مفاوضاتهما كامل الثمار. وسيكون من المؤسف لو سمح لعودة العنف بأن تعرض العملية الجارية حاليا للخطر. فربما لن تستحق قريبا فرصة أخرى للوفاء. لذلك من الحتمي أن يستغل هذا التقدم المفاجئ على نحو كامل.

وفي هذا المنعطف الحرج، يجب على الأمم المتحدة، إذن أن تكون حذرة إزاء أي مساس باتفاقات واشنطن. ويجب عليها أن تكون مستعدة للاضطلاع بدور في إيجاد ما يلزم من تدابير لبناء الثقة بغية تبديد الشعور بالعداوة وعدم الثقة الذي مازال يباعد فيما بين شعوب المنطقة. ويجب عليها أيضا، من أجل الصالح العام للسلم والاستقرار العالميين، أن تشجع المفاوضات الجادة بين إسرائيل وجيرانها، الأمر الذي يفرضي الى وضع ترتيبات أمنية يعول عليها.

أطرافا خارج المنطقة، قد أحرز مؤخرا تقدما صوب معالجة التفاصيل المحددة للفترة الانتقالية.

وقد رحبت اللجنة بهذا التقدم الملموس صوب إقامة سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة، وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد رحبت اللجنة أيضا بعقد مؤتمر لدعم عملية السلم في الشرق الأوسط، وتلاحظ بارتياح التبرعات التي تعهدت بها البلدان والمؤسسات المانحة في المؤتمر، وكذلك في جلسة المتابعة للجنة المخصصة للاتصال. لقد أكدت الجمعية العامة مرة أخرى، في قرارها ٦٤/٤٧ ألف، أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بقضية فلسطين، حتى تحل القضية بكل جوانبها بطريقة مرضية وفقا للشرعية الدولية. ومن ثم، رحبت اللجنة بالإجراء الهام الذي اتخذته الأمين العام في الوقت المناسب بصياغة نهج موحد لمختلف عناصر المنظمة إزاء عملية الانتقال، وإرساء بعثة فنية الى المنطقة، وأيدت هذه الاجراء. ولا تزال اللجنة مقتنعة بضرورة أن تشارك الأمم المتحدة بالكامل في عملية السلم وفي إقامة سلطة وطنية فلسطينية، بالإضافة الى تزويد الشعب الفلسطيني بمساعدة كبيرة في جميع المجالات. ويراودنا الأمل في أن يساعد التقدم المحرز في المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية، والانسحاب المبدئي للقوات الاسرائيلية، واعتماد تدابير لبناء الثقة، على تخفيف التوتر في المنطقة وتعزيز مناخ الثقة المتبادلة التي لا غنى عنها لتحقيق تقدم في المجالات الأخرى. وإننا نعتبر هذه الخطوات تطورات ايجابية.

ومع ذلك لا ينبغي أن تغيب عن أذهاننا حقيقة أن هذه التطورات ليس سوى نقطة انطلاق في عملية ستكون طويلة وصعبة بالتأكيد. إن الحالة في الأراضي المحتلة لا تزال متوترة ومتفجرة للغاية. واندلاع العنف من جديد هناك يثير القلق بصفة خاصة. ولا تزال هذه اللجنة، وهي جهاز الجمعية العامة الرئيسي المعني بقضية فلسطين، على يقظتها إزاء الانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة، حتى في الوقت الذي تجري فيه المفاوضات.

وقد لاحظت اللجنة، بالتأكيد، تغييرا إيجابيا في مسلك الزعماء الاسرائيليين في السنة الماضية، بالإضافة الى اجراءات محدودة معينة اتخذوها، بما فيها إطلاق سراح بعض السجناء الفلسطينيين. ومع ذلك، ففي هذه اللحظة الحرجة، نود أن نؤكد على أن الاجراءات الفعالة التي تستهدف ضمان الاحترام الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، وتنفيذ أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، هي وحدها التي يمكن أن تهيئ مناخا يفضي الى تقدم حقيقي.

إننا نمر اليوم، دون شك، بنقطة تحول حاسمة في تاريخ الشعب الفلسطيني المحزن - وربما في تاريخ الشرق الأوسط ككل. ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لأن يتصرف المجتمع الدولي - وبعبارة أخرى، الأمم المتحدة، والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

الفلسطيني يرمز إلى استمرار مسؤولية الأمم المتحدة إزاء الفلسطينيين.

إن بناء السلم لا يزال يتطلب منا بذل الجهود. إلا أننا نعيش الآن على أمل أن تكون سنوات الكفاح والاحتلال والمرارة قد ولت. وبوسعنا أن نرى أولى بوادر السلم. صحيح أن المعاناة لم تنته بعد، ولكن نهايتها أصبحت منظورة، وسنكون هناك لنشهد اليوم الجديد. فكفاح شعب فلسطين لم يذهب سدى. لقد ولى زمن الحرب. فليصرف كل واحد الآن إلى مهمة بناء سلم دائم وشامل وعادل.

(تكلم بالعربية)

إن الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، والاعتراف الفلسطيني - الاسرائيلي، والاعتراف الفلسطيني - الاسرائيلي المباشر، ولقاء ياسر عرفات واسحق رابين، كل هذه التطورات التاريخية، وإن كانت قد أنهت صفحات أليمة ودامية في تاريخ الشرق الأوسط والعالم العربي، وخاصة تاريخ العلاقات العربية - الاسرائيلية، فإنها قد بدأت صفحة جديدة لها صعوباتها ومشقاتها وتحدياتها. لذلك، فإن التفاؤل الجارف الذي فجره هذا الاتفاق لا يجب أن يحجب عنا صعوبة الحاضر وتحديات المستقبل.

وبالرغم من أن هذا الاتفاق التاريخي قد وضعنا جميعاً على الطريق الصحيح، بل الوحيد، من أجل الوصول إلى التسوية الدائمة الشاملة والعادلة للصراع العربي - الاسرائيلي، وخاصة القضية الفلسطينية، فإن هذا الطريق مازال طويلاً وشاقاً. فما زالت هناك الأجنحة المتطرفة، سواء الاسرائيلية أو الفلسطينية، التي برغم انتماءاتها وأهدافها المختلفة، بل المتناقضة، تجد في معارضة هذا الاتفاق مصلحة مشتركة؛ وسوف يخلق هذا التحالف بين هذين الجناحين الكثير من الصعوبات، نرى أمثلة لها حالياً على أرض الواقع في الأراضي المحتلة. ومن هنا فإن واجب المجتمع الدولي هو مساعدة السلام كل المساعدة، وتأييد الداعين إليه كل التأييد، وتشجيع الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي على تحقيق السلام والمحافظة عليه، وذلك كخطوة أولى تتبعها خطوات أخرى على طريق تحقيق السلام لكافة شعوب المنطقة.

ويومها يصبح السلام شاملاً وعادلاً ودائماً، كما طالبت به الأمم المتحدة على مدى عقود طويلة.

ليكن ختام كلمتي هذه، في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تحية خالصة وإكباراً مجدداً وتضامناً مستمراً. فالتحية للشعب الفلسطيني في كفاحه المسلح. والإكبار لشجاعته في الكفاح من أجل السلام. أما التضامن فهو من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، تقديماً لكل عون ومساعدة من شأنها دفع الطريق نحو السلام المنشود.

إن الشعب الفلسطيني الذي أثبت ذاته، وأكد حقوقه المشروعة على صعيد الصراع المسلح والمواجهة العنيفة، لقادر على ترسيخ هذه الحقوق من خلال السلام، على صعيد الصراع السياسي والحضاري. إن تحدي السلام هو التحدي الأكبر، فلنكن جميعاً على مستوى هذا التحدي.

إن هذه اللجنة، سيدي الرئيس، تحت قيادتكم المتفانية، بذلت الكثير من أجل تركيز اهتمام العالم على معاناة الشعب الفلسطيني. ويجب أن يكون من دواعي ارتياحكم، بصورة خاصة، أن تروا أن هذا الشعب أصبح قاب قوسين أو أدنى من تحقيق تطلعاته. ومع ذلك، فإن مهمتكم لم تكتمل بعد. وفي الوقت الذي يستعد فيه الفلسطينيون لممارسة حقهم في تقرير المصير، فإنهم سيحتاجون إلى المساعدة السخية من جانب المجتمع الدولي، بغية وضع الآلية لحكمهم الذاتي. لذلك يجب على اللجنة أن تعمل على كفالة تلبية هذه الاحتياجات كي يتسنى للفلسطينيين يوماً ما أن يتبوأوا مكانهم الصحيح في أسرة الأمم. وإنني أتمنى لكم، إذن، كل النجاح في مساعيكم المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للمنظمة.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الأشهر القليلة الماضية شهدت تطورات تاريخية بشأن قضية فلسطين. فبعد سنوات من الأعمال العدائية، تبادلت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية رسائل الاعتراف المتبادل. ويوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وقعنا إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، الأمر الذي يفضي إلى تسوية دائمة تركز على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وثمة محادثات تجري حالياً بشأن طرائق تنفيذ إعلان المبادئ في أريحا وغزة.

وقد شجع إعلان المبادئ، بدوره، على السعي إلى إجراء مفاوضات بين اسرائيل والأردن. ويحدوني وطيد الأمل في أن يتحقق قريباً تقدم في عملية السلم، بين اسرائيل وسوريا، وبين لبنان واسرائيل.

وفي جهد مني لدعم الزخم في محادثات السلم الفلسطينية - الاسرائيلية، قمت بتشكيل قوة عمل تقوم بوضع نهج متكامل للأمم المتحدة حيال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة، مع التركيز الخاص على غزة حيث تمس الحاجة إليها هناك.

وبناءً على طلب الرئيس عرفات، أوفدت مؤخراً بعثة تقنية إلى تونس والأراضي المحتلة، وشرعت هذه البعثة في إجراء مباحثات بشأن السبل التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن توفر المساعدة دعماً لتنفيذ إعلان المبادئ.

وسيعمل منسق الأمم المتحدة المقيم في المنطقة على إقامة اتصالات مع المؤسسات والوكالات والمنظمات غير الحكومية الأخرى المشتركة في مشاريع للتنمية، بغية تضادي الازدواجية في الجهود، وتعبئة الدعم المالي الدولي لهذه العملية.

لقد كانت استجابة المجتمع الدولي دعماً للشعب الفلسطيني في هذا الوقت الحافل بالتحديات، مشجعة إلى أقصى حد. واليوم، فإن اليوم الدولي للتضامن مع الشعب

والتفاهم المتبادل، حرصا على السلم. وننوه مع التقدير بتأييد المجتمع الدولي الساحق للاتفاقات التي تم التوصل إليها، وباستعداده للإسهام إسهاما بناء من أجل تنفيذها بنجاح. والمجلس يشعر بالارتياح إزاء الالتزامات المبكرة بتوفير المساعدة، إلى إعلانها مختلف البلدان والمنظمات المانحة ومنها الأمم المتحدة، ويؤكد على أهمية مشاركة جميع المعنيين في هذا المسعى مشاركة فعالة ومنسقة.

ومجلس الأمن، إذ يهتدي بمسؤولياته بموجب الميثاق، سيواصل الالتزام بتحقيق سلم شامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط بأكملها، لصالح كل الأطراف المعنية، بما فيها الشعب الفلسطيني. وهذا أمر حيوي بصفة خاصة في يومنا هذا، إذ مازال يتعين إنجاز الكثير من أجل بلوغ ذلك الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن، يشرفني أن أعطي الكلمة لصاحب السعادة السيد ناصر القدوة المراقب الدائم عن فلسطين، الذي سيقراً رسالة من صاحب الفخامة الرئيس ياسر عرفات.

السيد القدوة (فلسطين) يشرفني في هذه الجلسة الرسمية، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن أتلو عليكم رسالة السيد ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الموجهة إلى هذا الاجتماع:

"يطب لي، بمناسبة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن أتوجه إليكم، باسم شعبنا الفلسطيني، وباسم أخواني أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وباسم السلطة الوطنية الفلسطينية الجديدة، وباسمي شخصيا، بأحر التحيات القلبية وبأطيب الأمنيات، وأن أتوجه بالشكر العميق إلى سعادة السيد كيبا بيراني سيسي رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على جهوده الهامة والكبيرة التي بذلها، ولا يزال يبذلها، لتأكيد حقوق الشعب الفلسطيني والتعريف بها على كافة المجالات والأصعدة.

"كما أتوجه بالشكر العميق لمعالي الأخ الدكتور بطرس بطرس غالي، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، على متابعته الحثيثة ورعايته للجنتم الموقرة، هذه الجهود القيمة التي يبذلها من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية، وخاصة أزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية كجوهر لها.

"وأشيد في هذا الخصوص بالدور الكبير والهام الذي ظلت تلعبه، الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة، وشعبة حقوق الفلسطينيين فيها، وما زالت تلعبه، في الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني وتعزيزها وتأكيدا وصيانتها، وفي تقديم المساعدة لشعبنا من أجل تخفيف معاناته وظروف معيشته المأساوية. وفي كل ذلك، كان للجنتم الموقرة دور بارز وهام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه الملهم، وأشكره بوجه خاص على جهوده من أجل تشجيع الحل الشامل والعادل والدائم لقضية فلسطين، وعلى دعمه لعمل اللجنة.

والآن يسعدني أن أعطي الكلمة لسعادة السيد خوسيه لويس جيسس ممثل الرأس الأخضر، رئيس مجلس الأمن.

السيد جيسس (الرأس الأخضر): رئيس مجلس الأمن (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي في البداية أن أقدم الشكر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الدعوة الكريمة التي وجهتها إلي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر، للمشاركة في هذه الجلسة الخاصة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وإنها لسعادة كبيرة حقا أن أشارك في هذا الحدث السنوي الهام الذي يبدي فيه المجتمع الدولي تضامنه مع الشعب الفلسطيني، والتزامه المستمر بتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. إن الاحتفال السنوي بهذا اليوم الدولي ليس مجرد إجراء رمزي ينم عن التضامن مع شعب يسعى جاهدا إلى نيل حقوقه المشروعة، بل هو أيضا تعبير عن أهمية التوصل إلى الحل الذي طال انتظاره للصراع العربي - الاسرائيلي، الذي ما فتئ يشغل المجتمع الدولي ومجلس الأمن منذ أكثر من ٤٥ عاما.

ولا ريب في أن سنة ١٩٩٣ سوف تذكر بأنها السنة التي وقعت فيها تطورات مشجعة في الشرق الأوسط، إلى جانب كونها سنة تحركات دبلوماسية جسورة ذات أهمية فائقة. لقد كان التقدم السار في المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية، الذي أدى إلى رسالتي الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والتوقيع على إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، إيدانا بعهد جديد في تاريخ الشرق الأوسط. ويرجع فضل كبير في هذا إلى قائدي الشعبين لشجاعتهما السياسية وحكمتهما وبعد نظرهما. لقد بدءا معا السير على الطريق المؤدي إلى المصالحة والسلم، الأمر الذي سيعود بالفائدة على شعوب منطقة الشرق الأوسط قاطبة. نتوجه بالتهاني لأولئك الذي عملوا دون كلل لتيسير هذه العملية.

إن مجلس الأمن ما فتئ منذ سنوات طويلة مرتبطا بشكل وثيق بالجهود الدؤوبة الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة ودائمة للقضايا المتعددة التي ينطوي عليها الصراع في الشرق الأوسط. وبصفتي رئيسا للمجلس، فإنني لأشعر بارتياح بالغ لأن الاتفاق الهام الأخير تم التوصل إليه في سياق مفاوضات استندت إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وأود أن أؤكد على أن أعضاء المجلس يدركون تمام الإدراك الصعوبات التي تنطوي عليها العملية الانتقالية، ويطلبون من الأطراف المضي قدما بنفس الروح من المرونة

نقوم بإعداد القوة الأمنية الفلسطينية التي تعتبر ركيزة من ركائز تدعيم السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

«لكن نجاح هذا الاتفاق يعتمد بالدرجة الأولى على نية وحرص الطرفين على تطبيق بنوده بأمانة وبروح التفهم والتكافؤ وحل الخلافات والمصاعب الناشئة والكامنة بالحوار السلمي وبالتحكيم، وعلى رغبة المجتمع الدولي الذي شهد عليه، في تقديم الدعم اللازم والضروري لإنجاحه، وهذا يحتاج إلى جهود كبيرة ومخلصة من كافة الأشقاء والأصدقاء ومحبي السلام العادل في العالم أجمع.

«ولا يخفى عليكم أننا سنقوم بإعادة بناء الهياكل والمؤسسات الوطنية الفلسطينية والبنى التحتية لاقتصادنا الوطني من جديد، وذلك بسبب قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي والإدارة المدنية الاسرائيلية بتدمير معظم هذه المؤسسات وكل البنية التحتية الفلسطينية. وهذا يضع على كاهلنا مسؤوليات مالية ومادية ومعنوية كبيرة تتطلب دعم الأسرة الدولية لشعبنا على كافة المستويات وبجميع أنواع الدعم السياسي والاقتصادي والمادي والمعنوي.

«إننا، إذ نعرب عن شكرنا للدول المانحة التي تعهدت بدفع ٢,٢ بليون دولار لمدة خمس سنوات كمساهمة منها في هذه العملية الشاقة، لنؤكد لكم أن البرامج التي وضعناها بمساعدة البنك الدولي والقوى الصديقة تتطلب مبالغ أكبر بكثير مما رصد حتى الآن، بما يزيد على اثني عشر بليون دولار حتى نهاية القرن الحالي.

«ومن هنا، فإننا نعتقد أن تطبيق هذه الاتفاق يضع على الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها والدول الأعضاء فيها مسؤوليات إضافية للمساهمة معنا في البناء والإعمار، وفي مراحل تطبيق الاتفاق وضمانه وتثبيته والإشراف على مراحل المختلفة.

«إن للأمم المتحدة دورا هاما وفاعلا في عملية حفظ السلام في العالم. وتطبيق هذا الاتفاق التاريخي هو جزء من عملية حفظ السلام في هذا العالم. إننا ندعو الأمم المتحدة لمساعدتنا في تنمية هذا الدور على أرض سلطتنا الوطنية الفلسطينية، على مختلف الصعد وفي كافة المجالات بما يعزز فرص تثبيت السلام والاستقرار في منطقتنا ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للعالم.

«إننا ندرك الأهمية الكبيرة لدور الأمم المتحدة في مساعدة شعبنا على تنفيذ كثير من البرامج والخطط والمشاريع التعليمية والصحية والبيئية، والحفاظ على التراث والأماكن المقدسة، من خلال أجهزتها ووكالاتها المتخصصة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونروا واليونيدو واليونسكو واليونييسيف، وهي برامج تمس حياة شعبنا اليومية التي يجب تحسينها حتى يتلمس شعبنا فوائد هذا السلام العادل وتعزيز ركائزه وإشاعته في المنطقة ككل.

«إننا نريد بناء مجتمع تمكن الاحتلال الاسرائيلي من تدمير جميع مؤسساته الوطنية والبنى التحتية لاقتصاده الوطني. وستكون جهودنا في بناء هذا الوطن متساوية مع

«من هنا، فإنه يطيب لي أيضا، أن أتوجه بالشكر العميق إلى سعادة السفراء ممثلي الدول الأعضاء في لجننتكم، وأن أتوجه إلى حكوماتهم وشعوبهم الشقيقة والصديقة بالشكر الجزيل على مواقف الدعم والتأييد التي وقفتها وتقفها من النضال العادل لشعبنا الفلسطيني من أجل استعادة وممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

«يأتي اجتماع لجننتكم الموقرة هذا، في ظل ظروف ومتغيرات هامة تشهدها منطقتنا، منطقة الشرق الأوسط، وتضعها على مفترق طرق استراتيجية. فإما أن تدفع بها إلى مسارات الديمقراطية والتنمية والازدهار، وتأخذ، بالتالي، دورها الإيجابي في صياغة مستقبل واعد لشعوبها، يساهم في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم. وإما أن تعيدها إلى دوائر الفوضى والحروب والويلات والبلقنة، وما يترتب على ذلك من مخاطر تحكم قوى الظلام والتخلف بكل ما يعني هذا من تهديد خطير للسلام والأمن في العالم أجمع.

«إنها الصورة الواقعية التي نعيشها منذ التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، هذا الاتفاق الذي يشكل نقطة تحول كبيرة في تاريخ القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي، وهو الخطوة الأساسية لجهودنا المشتركة نحو إحلال سلام عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط، على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية بما فيها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٧٦) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولا بد من تحقيق تقدم ملموس على جميع المسارات الأخرى حتى يتم تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف.

«إن اتفاق إعلان المبادئ الذي وقعناه في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ينص على انسحاب شامل للاحتلال الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا حيث ستقام السلطة الوطنية الفلسطينية عليها، في الوقت الذي تكون بقية الضفة الغربية تحت ظل المرحلة الانتقالية، وستبحث مواضيعها مع القدس العربية واللاجئين ومصير المستوطنات في مدة لا تزيد عن بداية السنة الثالثة، لتقرير الوضع النهائي لها. كما ينص الاتفاق على إجراء انتخابات تشريعية حرة لانتخاب المجلس الفلسطيني الذي سيكون له صلاحيات تشريعية واسعة تشمل كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف.

«وفي نفس الوقت، فأنا نعمل على إقامة الهياكل والمؤسسات الضرورية لترجمة هذا الاتفاق على أرض الواقع. ومن هنا أقر المجلس المركزي الفلسطيني هذا الاتفاق، وشكل السلطة الوطنية الفلسطينية واختارني رئيسا لها، وقمنا بتشكيل المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار من أجل تخطيط ووضع السياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وتحديد المشاريع ووضعها وتنفيذها. كما أننا

يمكن الشعب الفلسطيني من أن يمارس، في أقرب وقت ممكن، حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف. وأود، بالنيابة عن اللجنة، أن أشكر مرة أخرى سعادة رئيس الجمعية العامة، وسعادة الأمين العام للأمم المتحدة، وسعادة رئيس مجلس الأمن على مشاركتهم في الجزء الأول من اجتماعنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ستانلي كالباجي، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

السيد كالباجي (سري لانكا)، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وبالأصالة عن نفسي، يشرفني أن أنقل إلى اللجنة هذه الرسالة، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، في وقت تحدث فيه تطورات تاريخية في الشرق الأوسط.

اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء لجننتكم عن تقديرنا العميق، على جهودكم المستمرة من أجل النهوض بتسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين.

وأود أن أقتنص هذه الفرصة لأعرب عن ارتياحنا العميق حيال التصميم، والشجاعة والحكمة التي أبدتها الطرفان - حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية - في المفاوضات التي أدت إلى إبرام الاتفاق الموقع في واشنطن العاصمة، في ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي. ونأمل أن يكون هذا الاتفاق إيذاناً ببداية حقبة جديدة من السلم الحقيقي، والتفاهم والرخاء في المنطقة.

لقد واصلت اللجنة الخاصة، كمعادتها في الماضي، مهمتها في أن تعكس بأمانة صورة شاملة للحالة المتعلقة بالتمتع بحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، رغم عدم قدرتها على زيارة تلك الأراضي.

تري اللجنة الخاصة أن التطورات الإيجابية المشجعة للغاية التي بدأت في أيلول/سبتمبر ينبغي أن تسيّر جنبا إلى جنب مع الالتزام الكامل بجميع المعايير المقبولة عالمياً للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. ولقد أكدت اللجنة الخاصة، منذ بداية أنشطتها، على أن الاحتلال، في حد ذاته، يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان؛ وهي تعتبر الاتفاق التاريخي الأخير خطوة أولى ولكنها خطوة بالغة الأهمية في عملية إعادة جميع الأراضي المحتلة.

أحلامنا وأحلام شعبنا ببناء دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس العربية، وبناء مجتمع عصري منفتح يقوم على العدالة والتعاون الاجتماعي والاقتصادي الحر، مجتمع مبني على الديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية من طرف كل القوى الاجتماعية من أبناء الشعب، مجتمع لا يقوم على العنصرية والكرهية، وإنما على العدالة والمساواة أمام القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والسياسية، مجتمع ديناميكي تشترك فيه المرأة مع الرجل، ويوفر الفرص أمام شعبنا ليتمكن من المبادرة والعطاء. مجتمع يقوم على علاقات حسن الجوار، مجتمع يقوم على التسامح والمحبة، تماشياً مع تاريخ وحضارة شعبنا وثقافته وتراثه في بلاده، فلسطين، التي أنعم الله عليها بأن تكون مهبط الرسالات السماوية إلى بني البشر، أرض الأنبياء والقديسين، مسرى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، ومهد المسيح عليه السلام.

«إن السلام العادل والدائم والشامل في فلسطين والشرق الأوسط هدف نبيل وهدف إنساني عظيم، سعيها دائماً لتحقيقه وبذلنا جميعاً، ولجنتكم الموقرة خير مثال وشاهد على ذلك، الجهود للتوصل إليه، لأن السلام مسؤولية فلسطينية واسرائيلية وعربية، وإقليمية ودولية كذلك، وهو يعني حل المشاكل والأسباب التي أدت إلى تفاقم الوضع وتراكم الأزمات واندلاع الحروب. وقد عاشت منطقتنا على مدى نصف قرن مرحلة عصيبة من عدم الاستقرار والحروب والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي استنزفت طاقاتها وقدراتها وحرمتها وشعوبها، وفي مقدمتها شعبنا الفلسطيني، من التطور والأمن والتنمية، وظلت تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن العالميين. ولهذا فإن لجننتكم الموقرة تلقى أهمية خاصة وكبيرة في متابعة ما يجري من تطبيق لحقوق شعبنا الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وخاصة في المرحلة الانتقالية، وصولاً إلى المرحلة النهائية وبناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، لما لها من أهمية وتأثير مباشر على مستقبل السلام والتعاون في منطقتنا وفي العالم أجمع، ولأن البديل عن السلام هو الانفجار والفوضى والبلقنة والحروب. فلنعمل جميعاً من أجل تعزيز السلام العادل والشامل في أرض السلام، في فلسطين وفي المنطقة وفي العالم.

«من هنا، فإننا نتطلع إليكم بمزيد من الأمل لمساعدة شعبنا حتى نتمكن من إنجاح السلام العادل لشعبنا ولشعوب المنطقة، ومن أجل أن يعيش أطفالنا وأطفالهم في غد مشرق وآمن».

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أطلب إلى ممثل فلسطين أن ينقل شكر اللجنة العميق لصاحب الفخامة السيد ياسر عرفات على رسالته الهامة. وأود أنؤكد للرئيس عرفات، ومن خلاله للشعب الفلسطيني، تصميم اللجنة الراسخ على مواصلة تكثيف جهودها، في مجال اختصاصها، للاسهام في البحث عن حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين، بما

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسعدني أن أعطي الكلمة لسعادة السيد نغروهو ويسنومورتي، الممثل الدائم لاندونيسيا، الذي سيقرأ نص رسالة من فخامة السيد سوهارتو، رئيس جمهورية اندونيسيا، بوصفه رئيس مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أقرأ الرسالة التالية الموجهة من فخامة السيد سوهارتو، رئيس جمهورية اندونيسيا، بوصفه رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني:

«في هذه المناسبة الرسمية لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يشرفني، بوصفي رئيسا لحركة عدم الانحياز، أن أؤكد من جديد دعمنا لكفاح الفلسطينيين من أجل تحقيق أهدافهم المنشودة في السلم، والحرية والعدالة. «واسمحوا لي بأن أذكر بأن قضية فلسطين، منذ بدايتها، ظلت تحتل مركز اهتمامتنا، وأن بلدان عدم الانحياز أيدت بالكامل جميع القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة دفاعا عن الحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين. ولا نزال صامدين في إيماننا بأن التسوية العادلة والشاملة لهذه القضية أمر أساسي من أجل استتباب السلم والأمن في الشرق الأوسط.

«إن الاحتفال هذه السنة يجري في ظل التوقيع التاريخ على إعلان المبادئ بشأن إجراءات الحكم الذاتي المؤقت من جانب منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل، الأمر الذي يتيح لفلسطين الحكم الذاتي وانسحاب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا في الضفة الغربية، فضلا عن إطار للمفاوضات الرامية إلى تحقيق تسوية دائمة. وحركة عدم الانحياز رحبت بهذا الإعلان بوصفه معلما هاما على طريق الحل العادل والشامل لقضية فلسطين التي كانت دائما لب الصراع في الشرق الأوسط. وأعطانا الإعلان أيضا سببا للتفاؤل حيال أن السلم والثقة المتبادلة والوفاء، التي فاقته الفلسطينيون والاسرائيليون لفترة طويلة قد تصبح حقيقة.

«وبوصفنا أمة عانت من مرارة الاستعمار، لدينا شعار يقول: إننا نحب السلم ولكننا نحب الحرية أكثر. وانطلاقا من روح هذا الشعار، نرحب بالجهود التي تبذل حاليا من أجل السلم. ونحن على ثقة بأن مبادرة السلم هذه ستحقق للشعب الفلسطيني في نهاية المطاف تطلعاته إلى التمتع بالاستقلال والسيادة الوطنيين على أرضه بالذات.

«إن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل والاتفاق الذي تلا ذلك بشأن الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين عملا على تغيير الصورة السياسية في الشرق الأوسط تغييرا عميقا. كما يبشران ببزوغ عهد جديد من السلم والتعاون. مع ذلك، ينبغي ألا

وقد لاحظت اللجنة الخاصة أن الحرمان من التمتع بالكثير من الحقوق الأساسية طوال فترة تزيد على عقدين من الزمان، دفع سكان الأراضي المحتلة إلى الشعور بالإحباط واليأس. وتأمل اللجنة الخاصة أن تتسم حقبة التفاهم الجديدة التي بدأت في أيلول/سبتمبر من هذه السنة بتغيير جذري في موقف السلطات الاسرائيلية، مما يؤدي إلى تحسين ملموس حقا في هذا المضمار. كما تأمل اللجنة الخاصة أن تؤخذ استنتاجاتها في الحسبان لدى البت في جميع التدابير الملموسة التي تستهدف تجسيد روح التفاهم الأخيرة.

لقد كانت اللجنة الخاصة، خلال الفترة قيد الاستعراض، مشغولة بعدة مجالات ترى من الضروري إجراء تغييرات فيها للحفاظ على الزخم الذي ولدته الحالة الجديدة. وترد استنتاجات اللجنة الخاصة في تقريرها الخامس والعشرين إلى الجمعية العامة.

لقد كانت إدارة العدالة مصدرا دائما للقلق، لأنها اتسمت من نواح عديدة بعدم توفر إجراءات المحاكمة العادلة والضمانات القانونية للسكان العرب في الأراضي المحتلة، وقسوة الأحكام، التي كانت دائما لا تتناسب مع خطورة المخالفة. وترحب اللجنة الخاصة بالاتجاه المشجع الخاص بإطلاق سراح السجناء، ولكنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء معاملتهم التي تسببت في اضطرابات عديدة.

وهناك ممارسة تعتقد اللجنة الخاصة أنها ينبغي أن تتوقف وهي هدم صفوف بأكملها من المنازل والمباني السكنية خلال البحث عن أشخاص مطلوب القبض عليهم. وتأمل اللجنة أيضا ألا يحدث في المستقبل إبعاد الأشخاص استنادا إلى اعتبارات أمنية. وهناك شاغل آخر هو استخدام القوة الغاشمة لقمع انتفاضة سكان الأراضي المحتلة. إن مناخ التفاهم الجديد يتطلب استعراضا شاملا لقواعد إطلاق النار، ونبذ استخدام الوحدات السرية.

وفي ضوء الحالة الجديدة تعتقد اللجنة الخاصة، أن مسألة المستوطنات، وهي مسألة معقدة إلى أقصى حد ينبغي أن تكون موضوع نظر متأن بصفة خاصة، من جانب جميع المعنيين، وأن الذين تضرروا نتيجة لمصادرة الأراضي، ينبغي أن تتاح لهم الفرصة لالتماس التعويض والحصول عليه.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أعرب عن الأمل الخالص للجنة الخاصة في أن يتسنى في القريب العاجل ترجمة روح إعلان المبادئ التاريخي الذي وقع في أيلول/سبتمبر، إلى واقع عملي يتعلق بتمتع جميع سكان الأراضي المحتلة، على نحو كامل، بحقوق الإنسان. وتأمل أن تفضي الإرادة السياسية وبُعد النظر للذات ابداهما الطرفان، وأدبا إلى اتفاق أيلول/سبتمبر، إلى وضع الأسس لجعل الشرق الأوسط منطقة استقرار وسلم دائمين، بمستقبل يبشر بالأمل، خال من التوتر والصراع، من أجل المصالح العليا للسلم العالمي.

وبلدان عدم الانحياز يحدها الأمل في أن يحرز تقدم كبير في محادثات السلم مما يفضي إلى إقامة نظام إقليمي جديد من العدل والكرامة والتعايش السلمي.

«بهذه المناسبة، أود أن أشيد بالأنشطة التي قامت بها لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض استعادة هذه الحقوق التي اعترف وطالب بها المجتمع الدولي منذ زمن بعيد». هذه الرسالة وقع عليها سوهارتو، رئيس جمهورية اندونيسيا، في جاكارتا بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أطلب من السيد ويسنوموتي أن ينقل إلى فخامة الرئيس سوهارتو شكر اللجنة الصادق على رسالته الهامة.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد جمشيد ماركر، الممثل الدائم لباكستان، الذي سيتلو رسالة من سعادة السيد سردار عاصف علي، وزير خارجية باكستان، بوصفه رئيس المؤتمر الحادي والعشرين لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أنقل رسالة من سعادة سردار عاصف علي، وزير خارجية باكستان، بوصفه رئيس المؤتمر الحادي والعشرين لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي، احتفالاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونص الرسالة هو الآتي:

«إن التضامن مع الشعب الفلسطيني ودعم قضيته كانا الملهم الأول لتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي. فمن الطبيعي إذن أن تتخذ منظمة المؤتمر الإسلامي باستمرار موقفاً مبدئياً حيال المسألة الفلسطينية. والمنظمة، منذ تأسيسها قبل ما يزيد على ٢٠ عاماً، ما فتئت تقدم الدعم التام للقضية الفلسطينية، ولا سيما تحرير الأراضي العربية، بما في ذلك القدس الشريف. ولقد دعت مراراً إلى الحفاظ على الطابع الإسلامي والعربي لهذه المدينة المقدسة التي تحتضن قبلة الإسلام الأولى.

«ومنظمة المؤتمر الإسلامي، انسجاماً مع ميثاقها، ما فتئت تشجع على تحقيق تسوية عادلة وشاملة للمشكلة الفلسطينية تركز على الانسحاب الكامل لإسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية، وهي تؤكد باستمرار أن استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني شرط ضروري لإقامة سلم وطيبة في الشرق الأوسط.

«إن وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي رحبوا، في اجتماعهم التنسيق السنوي الذي انعقد في نيويورك بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بالتطورات الإيجابية التي حصلت في عملية السلم في الشرق الأوسط، باعتبارها الخطوة الأولى، وذلك عقب التوقيع على إعلان المبادئ بشأن أشكال الحكم الذاتي المؤقت في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أكد الوزراء أيضاً على ضرورة إحراز تقدم في المسارين

يسمح لقوة الدفع التي ولدتها هذه الخطوات الأساسية بأن تتبدد، بل ينبغي تعزيزها وتقويتها عن طريق الجهود الدؤوبة الرامية إلى حل عدد من المسائل المعلقة خلال فترة الانتقال الصعبة، بما في ذلك حق الفلسطينيين في ممارسة سلطاتهم على الأراضي المحتلة؛ وعن طريق الشروع في تطبيق تدابير علاجية في التصدي للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية الخطيرة التي تواجههم؛ وعن طريق إقامة علاقات اقتصادية قابلة للتطبيق مع البلدان المجاورة. ومن الضروري أيضاً تكثيف الجهود الدولية الرامية إلى إرساء الأسس الاقتصادية وغيرها من الهياكل التحتية بغية كفالة مستقبل آمن للشعب الفلسطيني. ومن شأن ذلك أن يتيح للمؤسسات الوطنية الفلسطينية البازغة فرصة لا سابق لها للبدء في إعادة إعمار بلدها والاستعداد بالتالي للاستقلال وإقامة الدولة الكاملين.

«في غضون ذلك، ينبغي لإسرائيل أن تعترف بقابلية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي المحتلة، وتعيد العمل بحقوق الإنسان، وتلغي أوامرها التي عملت على تقييد الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين لأكثر من ربع قرن. ومن الضروري والهام على حد سواء لإسرائيل أن تمتنع عن إعاقة عملية السلم وتنفيذ الإعلان بنية حسنة.

«وبينما نشعر بتشجيع كبير نتيجة التطورات الايجابية التي حدثت، فإننا مدركون أيضاً أن السبيل نحو بلوغ تسوية عادلة ومنصفة محفوف بالغموض والعوائق. لذلك من الضروري تكثيف عملية السلم على أساس المنفعة والعدالة المتبادلين وبروح من التسامح. وفي هذا الصدد، فإن التنفيذ الكامل لمختلف أحكام الاتفاق، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، يتصف بأهمية حاسمة علاوة على ذلك، تدعو بلدان عدم الانحياز الأمم المتحدة إلى تحمل المسؤولية دوماً حتى يجري التوصل إلى حل قضية فلسطين تماماً عن طريق هذه القرارات. ومثل هذا الدور للمنظمة سييسر أيضاً تسوية مختلف الجوانب المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك تحديد الأسلحة، والأمن الإقليمي، والتنمية الاقتصادية، والبيئة واللاجئون.

«إن مهمة بناء السلم في الشرق الأوسط بدأت توا بعد سنوات من المواجهة والمعاناة وعدم الاستقرار. وفي هذا المسعى النبيل، يجب أن يكون بين العناصر الأساسية التي تتألف منها التسوية العادلة والشاملة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية، بما في ذلك القدس، ومرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان؛ والاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين وممارستها، وفي مقدمتها حق تقرير المصير؛ واحترام حقوق الدول في المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

«إن الشرق الأوسط يقف الآن أمام منعطف حاسم. لذلك، ينبغي عدم إضاعة الآمال التي تتيحها الفرص الجديدة.

المستمرة لاسرائيل بعدم تغيير الأوضاع السكانية والجغرافية في الأراضي العربية المحتلة خاصة في مدينة القدس وتأكيد على أن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط ومطالبته المستمرة باستعادة شعب فلسطين لحقوقه الكاملة.

«ولعل من المناسب اليوم التذكير بقرار مجلس الأمن الصادر في ٢١ أيار/مايو ١٩٦٨ الذي اعتبر جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التي قامت بها اسرائيل في القدس اجراءات باطلة لا يمكن أن تغير في وضع القدس - ذلك القرار الذي ندد كذلك باستمرار اسرائيل في ممارساتها اللاإنسانية ضد المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من قتل وتعذيب واعتقال وهدم للمنازل مما يتنافى مع اتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية السكان الواقعين تحت الاحتلال. إن هذه الممارسات لا تنسجم مع مسيرة السلام التي أيدها المجتمع الدولي وارتضتها كافة الدول العربية لرغبتها المخلصة في العمل من أجل إقامة السلام الدائم والعادل في منطقة الشرق الأوسط وفق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرارات الأخرى ذات الصلة والقائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام.

«وتأكيداً لذلك اتخذ مجلس جامعة الدول العربية قراره ٥٠٩٢ بتاريخ ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩١، قبل مؤتمر مدريد للسلام، بتأييد جهود السلام ودعم مواقف الأطراف العربية المتفاوضة، ودعم قضية فلسطين في جميع المراحل، كما اعتبر مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده المائة بتاريخ ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي الذي تم التوقيع عليه في ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ خطوة أولى ذات أهمية نحو تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام ينبغي أن تستكمل بخطوات عاجلة على كل المسارات.

«إن جامعة الدول العربية التي تؤيد مسيرة السلام على أساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، تؤكد أن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة في هذا الشأن تعد أكبر حافز قوي نحو إرساء أسس السلام والاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط.

«وإن جامعة الدول العربية، إذ تتطلع الى المجتمع الدولي والقوى الفاعلة فيه، تطالبها بأن تمارس دورها في إجبار اسرائيل على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية، وهي على ثقة بأن المجتمع الدولي الذي يدعم مسيرة السلام قادر على القيام بدوره المنوط به خير قيام.

«إن جامعة الدول العربية لعل ثقة من أن المجتمع الدولي - وتمثل لجنتم الموقرة جانباً هاماً منه - يتطلع الى عالم يسوده السلام والرخاء ومبادئ حقوق الانسان، عالم تختفي فيه بؤر الصراع والتوتر وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، سوف يبذل كل ما في وسعه لكفالة نيل الشعب

اللبناني والسوري، بغرض التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ونهائية على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

«ومنظمة المؤتمر الاسلامي تؤيد دوماً ضرورة الالتزام بجميع قرارات الأمم المتحدة التي تنادي بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وإنهاء الاحتلال والمستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشريف. ونود أن نؤكد مرة أخرى بأن مدينة القدس الشريف، بمغزاها الوطني والديني، هي القضية الأساسية بالنسبة لكل الدول الاسلامية، وإن إعادتها الى السيادة الفلسطينية والاسلامية أمر لازم. ومنظمة المؤتمر الاسلامي ستواصل دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية لتمكينها من مواجهة المرحلة الحاسمة القادمة وتعزيز موقفها في المفاوضات المقبلة حتى تتم إقامة السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية كلها.

«ومنظمة المؤتمر الاسلامي تعبر عن تقديرها للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على عملها الجدير بالثناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتدعوها الى تكثيف مساعداتها للشعب الفلسطيني لتمكين من إعادة بناء اقتصاده ومؤسساته».

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السفير جمنشية ماركر وأطلب منه أن يتكرم بنقل الشكر الخالص للجنة الى السيد علي، وزير الخارجية، على رسالته الهامة.

والآن يشرفني أن أعطي الكلمة للسيد محمود أبو النصر المراقب الدائم لجامعة الدول العربية الذي سيقراً رسالة بعث بها السيد أحمد عصمت عبدالمجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد أبو النصر (جامعة الدول العربية): سيدي الرئيس، يشرفني أن أقرأ الرسالة التي وجهها اليكم الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني:

«إنه لمن دواعي سعادتني وسروري أن أسجل بكل التقدير، ونحن نحتفل باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، جهود لجنتم الموقرة في سبيل الحل العادل والدائم للقضية، والدفاع عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني البطل، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني.

«إن شعوب العالم وحكوماته المحبة للسلام تستذكر بكل الاعتزاز والفخر تجاوب المجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، وفي مقدمتها لجنة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ووقوفه الكامل مع كفاح هذا الشعب وحقه المشروع في العودة وتقرير المصير ومطالبته

الإنساني لدى الشعب الفلسطيني لتثقيف الرأي العام الذي تتوفر لديه معلومات خاطئة.

وبتعميق المنظمات غير الحكومية لعلاقاتها مع الشعب الفلسطيني، تفهمت أيضا أنها يجب أن تناصره بالأفعال - أي، أن اكتساب المعلومات لا يكفي، بل يجب عليها أن تستخدم المعلومات لتعبئة جمهورها، وإبلاغ الحكومات وتحملها المسؤولية.

بالإضافة إلى هذا، أود أن أذكر أنه في العقد الماضي أقامت المنظمات غير الحكومية علاقة عمل مثمرة مع الأمم المتحدة من خلال اللجنة. وبعملنا جنبا إلى جنب مع الشعب الفلسطيني، نجحنا في تحسين أعمالنا جميعا. وأن قرارات الأمم المتحدة وفرت الخطوط السياسية العريضة للإطار الذي تمسكت به منظمات غير حكومية عديدة باعتباره أطارا أساسيا لتحقيق حل عادل لهذه المسألة.

وفي ظل الظروف السياسية الجديدة وفي السياق السياسي الجديد نتوقع من المنظمات غير الحكومية أن تواصل ممارسة هذه الأشكال الثلاثة جميعا لعملها التضامني. ونتوقع أيضا مواصلة مشاركتنا للأمم المتحدة مع إعادة تقييم وإعادة تحديد مشاركتنا في ضوء الظروف الجديدة بغية الاعراب عن تضامننا المستمر.

إن الجميع تقريبا يتوقعون تقديم معونات مادية كبيرة ومساعدة انماثية نتيجة لتوقيع اعلان المبادئ. وعلى المستوى الحكومي، شهدنا الإلتزامات التي قطعت من خلال البنك الدولي وبين العديد من الدول المانحة للمعونات الرامية إلى الحفاظ على اعلان المبادئ. وعلى مستوى المنظمات غير الحكومية، تعمل جماهيرنا بالفعل لبذل كل ما يمكن لضمان إيصال أقصى قدر من المعونة المقدمة من المنظمات غير الحكومية بأقل قدر من الاهدار. إن جمهور المنظمات غير الحكومية يصوغ بيانات مبادئ وإرشادات للمشاركة. ونحاول الاتصال بالمنظمات غير الحكومية المهمة حديثا والتي تتوقع الدخول لأول مرة في ظل الظروف الجديدة وتحاول تثقيفها أيضا.

مع هذا، نتوقع أيضا زيادة الأعمال الاعلامية وأعمال المناصرة. إننا نريد أن نضمن، عند تركيز الاهتمام على أريحا والضفة الغربية، إن محنة سائر الشعب الفلسطيني ليست مهملة أو منكورة. والأكثر من ذلك، أن التجربة في حالات أخرى في أنحاء العالم تعلمنا أنه خلال المرحلة المقبلة من المفاوضات الحساسة يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تواصل أداء دور حيوي لمساعدة الشعب الفلسطيني.

أخيرا، والأكثر أهمية، يجب أن نتذكر السبب الذي جمعنا هنا اليوم. إن الشعب الفلسطيني خلال سنوات نفيه أو احتلاله عقد صداقات عديدة حول العالم. وقد ألهمت منجزاته وشجاعته الملايين من البشر. ونود أن نذكر أيضا الاسهامات التي قدمها اسراييليون عديدون تحدوا ما أمّلته عليهم حكومتهم ولبوا نداء ضمائرهم لتحقيق مستقبل يرضي كلا الشعبين.

الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة ولحقه في الرخاء والاستقرار كبقية شعوب الأرض.

«وإني إذ أتوجه اليكم وإلى لجنة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بأصدق آيات الشكر لتضامنكم مع الشعب الفلسطيني البطل الساعي إلى تعزيز ثمره كفاحه، أتمنى لكم كل التوفيق والنجاح»

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر السفير أبو النصر، وأطلب منه أن يتكرم بأن ينقل إلى السيد عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية الشكر الخالص على رسالته الهامة.

والآن يشرفني أن أعطي الكلمة للسيد لاري إكين ممثل لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين.

السيد إكين (لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تحياتي نيابة عن السيد دون بيتز رئيس لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين. إن السيد بيتز لم يتمكن للأسف من الحضور هنا، وهكذا أتاحت لي الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات بهذه المناسبة.

نجتمع هنا اليوم في وقت تحدث فيه تغييرات عميقة في الساحة السياسية الدولية. وهذا غني عن البيان، وسأترك للآخرين الكلام بشكل أكثر إسهاما وتفصيلا عن هذا السياق السياسي الجديد. وأفضل أن أستخدم هذه المناسبة للكلام عن كيفية استجابة المنظمات غير الحكومية لهذه الحالة الجديدة والتدابير المطلوبة من مجتمع المنظمات غير الحكومية للمساعدة في دعم هذا الزخم حتى يبلغ الذروة ويؤدي إلى تحقيق أمان الشعب الفلسطيني.

من الناحية التاريخية، أعربت المنظمات غير الحكومية عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني عن طريق ثلاثة أشكال رئيسية من المشاركة. وهذه يمكن وصفها بأنها معونة ومساعدة مباشرتين، وأنشطة اعلامية وأعمال مناصرة.

وخلال أوقات الأزمات التي ترجع إلى عام ١٩٤٨ على الأقل، قدمت المنظمات غير الحكومية في كثير من الأحيان معونة مباشرة في شكل مواد إغاثة. وفي أوقات أخرى تطورت هذه الأشكال من المساعدة للشعب الفلسطيني لتعكس مزيدا من التأكيد على التنمية ذات القاعدة الشعبية ودعم التطلعات الوطنية المشروعة. ولما أصبحت برامج المنظمات غير الحكومية أكثر تقدما، تفهمت أيضا الحاجة إلى المشاركة النشطة من جانب الشعب الفلسطيني في عمليات صنع القرار المحيطة بتلك الجهود.

لقد حاولت المنظمات غير الحكومية باستمرار إبلاغ جمهورها بالظروف التي تواجه الشعب الفلسطيني. وفي أمريكا الشمالية، انصب هذا المسعى على توكيد الجانب

سعادة السيد ادوارد فرينسن أدمي، رئيس وزراء مالطة؛
سعادة السيدة المحترمة بنظير بوتو، رئيسة وزراء باكستان؛
وسعادة السيد ب. ف. ناراسيمها راو، رئيس وزراء الهند.
كما تلقت اللجنة رسالتين من حكومتي الأرجنتين
وغيانا.

وتلقت اللجنة أيضا رسائل من وزراء الخارجية التالية
أسماءهم: معالي السيد بويز، وزير خارجية الجمهورية
اللبنانية؛ سعادة السيد محمد صلاح دميري، وزير الخارجية
بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ وسعادة السيد
أناتولي زلينكو، وزير خارجية أوكرانيا؛ وسعادة السيد
تسوتومو هاتا، وزير خارجية اليابان؛ وسعادة السيد ابراهيم
سيلا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون بجمهورية غينيا؛
وسعادة السفير سيمسو لويز نونيز اموريم، وزير العلاقات
الخارجية بالبرازيل؛ ومعالي السيد يوسف بن العلوي بن عبد
الله، وزير خارجية سلطنة عمان؛ ومعالي السيد محمد سالم
ولد الخال، وزير الشؤون الخارجية بجمهورية موريتانيا
الاسلامية؛ وسعادة السيد فاروق الشرع، وزير خارجية
الجمهورية العربية السورية.

ومن المنظمات الحكومية الدولية، وردت رسالة من
سعادة السيد حامد الفابد، الأمين العام لمنظمة المؤتمر
الاسلامي.

ومن الوكالات المتخصصة، تلقت اللجنة رسالة من
سعادة السيد فديكو مايور، المدير العام لمنظمة الأمم
المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ووردت رسائل من المنظمات غير الحكومية التالية:
اللجنة الدولية للمصالحة العربية - الاسرائيلية؛ والاتحاد الدولي
للطلاب؛ والجمعية الافريقية لمنظمة الوحدة الافريقية؛
والمنظمة العربية لحقوق الانسان؛ ومنظمة التقدم الدولية،
والرابطة الطبية الايطالية -الفلسطينية؛ ورابطة امريكا
اللاتينية لحقوق الانسان؛ ورابطة مناهضي الفاشية وضحايا
النازية في اسرائيل؛ واتحاد المرأة الفلسطينية الامريكية؛
واتحاد المرأة العربية - بيت لحم.

ومن منظمات التحرير الوطنية تلقت اللجنة رسالة
من مؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا.

هذه هي الرسائل التي تلقيناها حتى الآن. وستنشر
الرسائل التي تصل مستقبلا في نشرة الشعبة.

وأود، بالنيابة عن جميع أعضاء اللجنة، أن أعرب
عن امتناننا العميق لرؤساء الدول والحكومات ووزراء
الخارجية والحكومات والمنظمات التي ذكرتها لتوي، ولجميع
المشاركين على جهودهم المستمرة من أجل إيجاد حل شامل
وعادل ودائم لقضية فلسطين وعلى دعمهم الراسخ لأهداف
اللجنة وأنشطتها.

إن البيانات التي استمعنا إليها ورسائل التضامن التي
تلقيناها اليوم تدل مرة أخرى على إصرار المجتمع الدولي
على المضي قدما صوب تحقيق السلم في الشرق الأوسط
عن طريق أعمال الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف
للشعب الفلسطيني، استنادا لقرارات الأمم المتحدة. وبوسعي

اليوم يحدونا أمل في أن نكون قد شهدنا بداية
جديدة، ولكننا لا تساورنا أية أوهام. إن ما تحقق هشا قد
يتحطم كله بسهولة. ولكن يمكننا أن نعد بما يلي: سواء
أثبتت التطورات الجديدة أنها عابرة وخادعة أو أنها لبنات
هامية في بناء شرق أوسط سلمي، فإن تضامننا وإحساسنا
بالالتزام سيبقيان. والشعب الفلسطيني يستحق أكثر من ذلك.

السيد الرئيس، أشكركم على الفرصة التي أتحت
لي لطرح هذه الأفكار. وأتطلع إلى مناقشة هذه التطورات
معكم، ومع سائر أعضاء اللجنة بتفصيل كبير. وأتطلع أيضا
إلى مشاطرة اللجنة في مزيد من المعلومات عن دور أنشطة
المنظمات غير الحكومية المقبل بشأن قضية فلسطين.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن
أطلب من السيد إكين أن يتفضل بنقل شكرنا إلى لجنة
التنسيق الدولية على الاسهام القيم الذي قدمته المنظمات غير
الحكومية دائما في أعمال اللجنة.

ويسرني الآن أن أعلن أن اللجنة الخاصة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
تلقت رسائل تأييد وتضامن من العديد من رؤساء الدول أو
الحكومات، من وزراء للخارجية، وحكومات ومنظمات، وسأتلو
الآن قائمة بتلك الرسائل. وستنشر نصوص الرسائل، كما هي
العادة، في نشرة خاصة تصدرها شعبة الحقوق الفلسطينية.
تلقينا رسائل من رؤساء الدول الآتية أسماءهم:
صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة
الامارات العربية المتحدة؛ فخامة رونالدو رونالد فينييتان،
رئيس جمهورية سورينام؛ فخامة السيد غونزالو ساتشيز دي
لوزادا، رئيس جمهورية بوليفيا؛ فخامة السيد عبده ضيوف،
رئيس جمهورية السنغال؛ سعادة السيد نوهاك فومسافا،
رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ فخامة السيد
بوريس يلتسن، رئيس الاتحاد الروسي، جلالة الملك الحسين
بن طلال، ملك المملكة الأردنية الهاشمية؛ فخامة السيد محمد
حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية؛ صاحب السمو
الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر؛ فخامة السيد
برهان الدين رباني، رئيس دولة أفغانستان الاسلامية؛ سعادة
السيد لي دوك أنه رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية؛
صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة
البحرين؛ سعادة السيد على أكبر هاشمي رفسنجاني، رئيس
جمهورية ايران الاسلامية؛ صاحب الجلالة السلطان الحاج
حسن البلقية، سلطان بروني دار السلام، فخامة السيد مأمون
عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف؛ فخامة السيد على حسن
موبيني، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة؛ فخامة السيد زين
العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس؛ سعادة السيد
روبرت غبريل موغابي، رئيس جمهورية زيمبابوي.

وتلقينا رسائل أيضا من رؤساء الحكومات الآتية
أسماءهم: سعادة السيدة تانزو سيلر، رئيسة وزراء تركيا؛
سعادة السيد لي بينغ، رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية؛

أذكر جميع المشاركين بأن المعرض الذي أعده مكتب المراقب الدائم لفلسطين، برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، سيفتح في الساعة ١٨/٠٠ في ردهة مبنى الجمعية العامة، وسيعقب حفل الافتتاح حفل استقبال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

أن أؤكد لجميع الحاضرين هنا إننا، نحن أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لن ندخر جهداً لتحقيق هذه الأهداف. قبل أن أرفع هذه الجلسة الرسمية، أود أن أشكر كل الذين ساعدوا في تنظيم احتفال اليوم - وبصفة خاصة العاملين في شعبة الحقوق الفلسطينية، ومكتب شؤون المؤتمرات ومكتب شؤون الإعلام، علاوة على الذين يعملون خلف الكواليس لضمان أمننا.